Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol. 31/ No. 10/ 2023 المجلد ٣١/ العدد ١٠/ ٢٠٢٣

أحكام ابن عصفور اللّفظية المبيّنة موقفه مِنْ آراء الأخفش النّحويّة في شرح جمل الزَّجَّاجِيّ: دراسة وصفيّة

محمد أبو فنون

قسم اللغة العربية وآدابها/ كلية الآداب/ جامعة الخليل/ فلسطين

Mohammadf@hebron.edu

تاريخ استلام البحث: ٢٦/ ٤ /٢٠٢٣ **تاريخ قبول النشر:** ١٣/ ٥/٢٠٢٣ **تاريخ نشر البحث:** ١٨/ ١٠/ ٢٠٢٣

المستخلّص:

يهدِفُ هذا البحثُ إلى الوقوف على الأحكام اللفظية الكاشفةِ لموقف ابن عصفور من آراء الأخفش في شرح جمل الزَّجَّاجِيّ ومناقشتها، فابنُ عصفور أندلسيّ يتّفق في الغالبية العُظمى من المسائل مع سيبويه والبصريّين، والأخفش بصري، له اختياراته وآراؤه الّتي خالف فيها البصريّين، فكان ابنُ عصفورٍ مخالفاً لآراء الأخفش في شرح جمل الزَّجَّاجِيّ بناء على الألفاظ التي ذكرها، حيث استخدم الباحثُ المنهجَ الوصفيَّ التحليليِّ لملاءمته طبيعة الدّراسة؛ إذ وقف على المسائل الّتي ذُكِرَ فيها اسمُ الأخفش، وحدّدها وحلّلها، وبيّن الأحكام اللفظية التي اطلقها ابن عصفور بخصوصها والتي تكشف عن موقفها منها، مُستعيناً بعددٍ من المصادر والمراجع، وجاء البحث في مقدّمة، وتمهيد، ومتن، وخاتمة، عُنْوِنَ المتنُ بالألفاظ المستخدمة في التّعامل مع الآراء النّحويّة، يَليها عناوينُ فرعيةٌ للمسائل النّحويّة، وأثبت الباحث أهمّ النّتائج الّتي توصّل إليها في خاتمته.

الكلمات الدالة: أحكام، عصفور، اللفظية، الأخفش، شرح الجمل، الزَّجَّاجِيّ.

Ibn Asfour's Verbal Judgments that Clarify his Opinion of Ibn Al-Akhffash's Syntactic Views in Parsing Al-Zajaji's Sentences: A Descriptive Study

Mohammad Abu Fanoun

Arabic Language and Literature / College of Arts/ Hebron University/ Palestine

Abstract:

The present study aims at exploring the Arabic grammarian Ibn Asfour's verbal Judgments to clarify his sights on Ibn Al-Akhffash's syntactic views in the interpretations of Al-Zajaj's sentences with due discussions. While Ibn Asfour- belonging to Al-Andalus (Spain) schools showed agreement in most questions with the Arabic Grammarian **Sibawayh** and likewise with the two Grammar School of Albasreh, Al-basra School grammarian، Al-Akhfash showed his own sights with disagreement to his own school. So, Ibn Asfour syntactically also showed disagreement with Al-Akhfash's sights in the interpretations of Al-Zajaji's sentences. As for methodology, the most appropriate to the nature of the study. The researcher, using several resources, investigates, identified and analyzed the situations whereby Al-Akhfash is mentioned showing Ibn Asfour's attitudes towards them. The study is consisted of an introduction، a preface and a conclusion. The core section is entitles with "Ibn Asfour's verbal judgments on syntactic opinions followed by other subheading related to syntactic questions. Finally, the researcher proves the findings he listed in the conclusion.

Key words: verbal judgments, Ibn Asfour, Al-Akhfash, sentences clarifications, Al-Zajaji

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المُقدّمة:

برز موقفُ ابن عصفور جَلِيًّا من آراء الأخفش في شرح جمل الزَّجَّاجِيّ من الأحكام اللفظية الّتي استخدمها، فكانت الغالبية العظمى من تلك الألفاظ الواردة في ثنايا شرح جمل الزَّجَّاجِيّ لابن عصفور كاشفةً بشكل صريح معارضته للأخفش، وموافقته لسيبويه والبصريّين، وهذا ما فصّله البحث وبيّنه.

وكان المنهجُ الملائمُ لطبيعة البحث المنهج الوصفيّ التّحليليّ، حيث توقّف الباحثُ عند كلّ مسألة ذُكِرَ فيها اسمُ الأخفش في شرح جمل الزَّجَّاجِيّ، وحلّلَها، ووضّحها، مُبيّناً الألفاظ الكاشفة لموقف ابنِ عصفور من آراء الأخفش، ومُستعينًا بعددٍ من المصادر والمراجع.

وَقُسِّم البحثُ إلى مقدّمة، وتمهيد، ومتن، وخاتمة، ضَمَّ المتنُ ألفاظًا من مثل: الفاسد، ويجوز ولا يجوز، والصّحيح، وغير الصّحيح، ولا حجّة فيه ولا دليل، والباطل، والمردود، والخارج عن القياس والشّاذّ، والمخالف لكلام العرب، كَعناوينَ فرعيّةٍ، تليها المسائلُ النّحويّةُ بعناوينَ فرعيّةٍ بأسماء القضايا والمسائل، وخَلُصَ البحثُ إلى أهم النتّائج الّتي أُثْبِتَتْ في الخاتمة، لكنْ، أبرزُها رفضُ ابنِ عصفورٍ للغالبية من آراء الأخفش في شرح جمل الزَّجَّاجِيّ، وانسجامه مع سيبويه والبصريّين في معظمها كذلك.

التّمهيد:

يُعَدُّ ابنُ عصفورٍ الإشبيليّ الحضرميّ أبو الحسن علي بن مؤمن (٦٦٩ه) من أبرز علماء النّحو في الأندلس[١: ١٥-٣٩]، [٢: ٧-١٢] [٣: ٣٠٦-٣٠٩][٤: ١٨٠-١٨٢]. له باعٌ طويل في الصّرف والنّحو؛ فهو مؤلّف المقرّب، والممتع في التّصريف، وشرح جمل الزَّجَّاجِيّ، وغيرها، وكان عَلَماً من علماء اللّغة، له آراء كثيرة في كُتُبِ النّحاة، زيادة على مؤلّفاته، وهو كأيِّ نحويٍّ من النّحاة المتأخرين الّذين يميلون للبصريّين، حيث تتوافق كثيرٌ من آرائه مع سيبويه والبصريّين، وتتّفق بعضُ آرائه مع الكوفيّين والبغداديّين، ويستقلّ بآراءٍ خاصّةٍ به [٣: ٣)٠٦-٣٠٧.

وقد شَرَحَ كتابَ الجمل للزّجّاجِيّ (٣٣٧ه) [٥: ٩-١٩] [٦: ١٥-٢٥] [٧: ١١٩] [٨: ٢٢٧] [٩: ٢٢٠] عددٌ من العلماء؛ لأنّه يشمل عامّة أبواب الصّرف والنّحو بلغة ميسّرة تبتعدُ عن الغموض والالتواء الّذي نلاحظه في بعض الكتب النّحويّة، حيث كان تركيزُهُ في مؤلّفه على القواعد بحدِّ ذاتها، وابتعد فيه عن التّعليلات والاحتجاجات الّتي يُغْرَمُ بها عددٌ من النّحاة [١: ١/٤٣]، ويقال: إنّ الكتاب شُرِح مائةً وعشرينَ شرحاً؛ فشرحه ابن العريف، وابن بابشاذ، والأعلم الشنتمري، وابن السّيّد البطليوسي، وابن عصفور وابن هشام... [٦: ١٩-٢٢].

وسبب اختيار شرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور؛ لِأنّ ابنَ عصفورٍ شرحه مرّةً شرحاً مُوجزاً، ومرّة شرحه شرحاً مُفصلاً، والشّرح المفصّل هو موضوع البحث؛ لِأنّ ابنَ عصفورٍ وضع فيه خُلاصةَ علمه؛ فمَنْ يقرأ شرح ابن عصفور لا يشعر بأنّه يقرأ شرحاً لكتاب آخر، وإنّما كأنّه يقرأ كتاباً مُستقلّا أبدع فيه مُؤلّفُهُ، فابن عصفور أخذ جمل الزّجّاجي كدليل عامٍّ فقط في شرحه [١: ١/٥٤-٥٥].

والأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة(٢١٠ه) [١٠: ٥-٢٤] [٧: ٤٢-٧٤] [٨: ١٠٧-١٠٩] غَنِيٌّ عن التّعريف، فهو البصريّ، تلميذُ سيبويه، ومرافقه، وناقل كتابه، ذهب إلى الكسائيِّ ليثأر لأستاذه بعد المناظرة

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المشهورة بينه وبين والكسائيّ، لكنّ الكسائيَّ استماله، وجعله مؤَدِّبًا لولديه، فأحسن معاملته، وجذبه لطرفه، لذلك نراه يميلُ إلى آراء الكوفيّين، ويبتعد عن آراء البصريّين في الكثير من المسائل النّحويّة، وبما أنَّ ابن عصفور من المدرسة الأندلسيّة، وكان ينتقي من آراء مَنْ سبقوه، ارتأيت الوقوف على موقف ابن عصفور في القرن السّابع من آراء الأخفش في القرن الثالث في شرح جمل الزّجّاجِيّ، من حيث الوسائلُ والأساليبُ، أو الطرقُ المتعدّدةُ في التّعامل مع آرائه، فكانت ألفاظُهُ ووسائِلُهُ: الفاسد، ويجوز ولا يجوز، والصّحيح وغير الصّحيح، ولا حُجَّة له فيه ولا دليل، والباطل المردود، والخارج عن القياس والشّاذّ، والمخالف لكلام العرب، وإنّما علّل سبب أيِّ لفظ أو طريقة تعامل معها في الحكم على آراء الأخفش، وهذا ما سَيَظْهَرُ في البحث.

ألفاظ ابن عصفور المبينة موقفه من آراء الأخفش النّحويّة.

الفاسد:

رفض ابن عصفور ثمانية آراء للأخفش مُستخدماً " فاسد"، وهي وسيلة يتبعها تعليل:

محلّ الضّمير في لولاكَ ولولاهُ ولولايَ:

عدّ سيبويه "لولا" حرف جرّ شبيه بالزّائد، والضّمائر المتّصلة به كأنّها مجرورة لفظاً مرفوعة محلّا. وهذا الّذي بدأ به ابن عصفور مسألته [: ٤٨١٩/١] [١١: ٣٧٣/٢] [١٢: ٥/٣] [١٣: ٣٧٤/٢-٣٧٥]، ثمّ ذكر رأي الأخفش بقوله:" وزعم الأخفش أنّ الكاف والهاء والياء مِمّا وقع فيه ضمير الخفض المتّصل موقع ضمير الرّفع المنفصل، كما وقع ضمير الرّفع المنفصل موقع ضمير الخفض فيما حكاهُ من قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا"[١: ٤٨١/١]، فالضّمائر وقعت موقع ضمير الرّفع، كما وقعت ضمائر الرّفع موقع ضمائر الجرّ في العبارة الّتي ذكرها الأخفش، ولم يكتفِ "بزعم"، وإنّما عدّ رأيه فاسداً:" وهذا الّذي ذهب إليه **فاسد**"[١: ٤٨١/١]، وعلّل ذلك بأنّ الضّمير المتّصل لا يقع موقع المنفصل إلّا في الضّرورة، وهو قبيح إذا كانا من نوع واحد، فكيف يجوز إذا كانا مختلفين؟ ضمير جر وضمير رفع[١: ٤٨١/١-٤٨٢]، فابن عصفور رفض رأي الأخفش رفضاً قاطعاً بعدما وضّح رأيه بداية، ثمّ علّل رفض رأيه دون أدنى شكّ بأنّه يُحتمل أو يُمكن أو يجوز ب" زعم" و" فاسد"، وهو بهذا سار مع سيبويه والبصريّين في رأيهم القائل بأنّ هذه الضّمائر في محلّ جرّ[١٤: ١٩٦/٢]، والدّليل على ذلك أنّه ذكر أنّ لولا حرف جرّ في موضوع آخر[١: ٤٨٣/١]، ونحن نعلم أنّ الأخفش أبقى (لولا) على الشّرطيّة، أمّا سيبويه والبصريّون فعَدُّوها من حروف الجرّ.

التّأكيد بعد التّأكيد:

صدّر ابنُ عصفورٍ كلامَهُ في هذه المسألة بأنّه لا يجوز تأكيد الاسم إذا كان معنى الكلام يُغني عن التّأكيد، فإذا قلنا: قام الزيدان، فيحتمل أنّه قام أحدهما، ولو قلنا: قام الزيدان كلاهما، لأفاد التّأكيد العموم والإحاطة، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى:"﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ (الرحمن: ٢٢)، وإنّما يخرج من أحدهما، وقوله تعالى : (نَسِيَا حُوتَهُمَا) (الكهف: ٦١)؛ لِأنّ النّاسي الفتى، وهذا ممّا يجوز تأكيده [١: ٢٧٥/١].

أمّا إذا كان الفعلُ يَدُلُّ على المشاركة، فلا يجوز التّأكيد، إذ لا ضرورة للتّأكيد؛ لِأنّه لا يتصوّر استثناء واحد دون الآخر كما في الأمثلة السّابقة، فعندما نقول: اختصم الزيدان، فهما قد اختصما، ولا يجوز: اختصم

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الزيدان كلاهما؛ إذ لا داعي للتّأكيد هنا، وهذا الّذي لا يجيزه ابن عصفور[١: ٢٧٥/١]،" وأبو الحسن يجيز ذلك، ويجعله بمنزلة التّأكيد بعد التّأكيد، وذلك **فاسد**"[١: ٢٧٥/١].

يمنع ابن عصفور التّأكيد إذا كان معنى الكلام يُغني عن ذلك، ويَعُدّه فاسداً، أمّا الأخفش فقد أجاز ذلك، ولم يكتفِ بذلك، بل علّل ووضّح، وهذا ديدن ابن عصفور.

إبدال ضمير المتكلّم أو المخاطب إبدال شيء من شيء.

رفض ابنُ عصفور إبدالَ ضميرِ المتكلّم أو المخاطب إبدال شيء من شيء، مُعَلِّلاً ذلك بأنّ المقصود ببدل الشّيء من الشّيء تبيين الأوّل، والضّميران لا يدخلهما لَبْس، لذلك لم يجز فيهما؛ لأنّه لا فائدة فيه[١: ٢٩٥/١]، وبهذا فإنّ ابن عصفور سار مع رأي الجمهور[١٣: ١٥١/٣].

أمّا الأخفش فقد أجاز ذلك، وسار مع الكوفيّين فيه [١٣: ١٥١/٣]، واعتمد في ذلك على القياس والسماع، فالقياس إجازة إبدال ضمير الغائب في قول: الفرزدق: (الطويل)

على حالةٍ لو أنّ في القوم حاتماً على جوده لضَنّ بالماء حَاتِمِ [١٥: ٦٠٤]

فحاتم (الثانية) بدل من الضّمير في جوده، فكما جاز إبدال ضمير الغائب بدل شيء من شيء، جاز هنا؛ لِأنّ ضمير الغائب لا يدخله لَبْس؛ لِأنّه لوكان القصد بالبدل إزالة اللّبس لامتنع من ضمير الغيبة كما امتنع نعته[١: ٢٩٥/١]. فقاس جواز إبدال ضمير المتكلّم أو المخاطب إبدال شيء من شيء على جواز إبدال ضمير الغائب إبدال شيء من شيء، فإبدال جميع الضّمائر جائز عنده.

وهذا **فاسد** عند ابن عصفور؛ لِأنّ ضميرَ الغائبِ لم يمتنع نعته من حيثُ لم يدخله لَبْسٌ، بل من حيثُ ناب مناب ما لا ينعت، وهو الظّاهر المعاد. وإنّ الّذي امتنع نعته ضمير المتكلم والمخاطب [١: ٢٩٥/١-٢٩٦]؛ بمعنى أنّ ضمير الغائب لم يمتنع نعته؛ لِأنّه لا يدخله لَبْس، وإنّما ناب مناب مَا لا ينعت، فجاز الإبدال فيه، أمّا ضمير المتكلّم والمخاطب فلا يدخلهما اللّبس، فامتنع إبدالهما.

وأمّا السّماع، فاعتمد على قوله تعالى﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنعام: ١٢) فالّذين عند الأخفش بدل من الضّمير المنصوب في ليجمعنّكم، واعتمد على قول حميد بن حريث: (الوافر)

أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني حميداً قد تذريتُ السّناما

فـــ(حميداً) بدل من الياء في (فاعرفوني) [١: ٢٩٦/١] [١٦: ٤/٢-٥]، و(الّذين) بدل شيء من شيء من ضمير النّصب في يجمعنّكم، و(حميداً) بدل من ضمير النّصب الياء، فالآية مثال على المخاطب، وبيت الشّعر مثالٌ على المتكلّم في رأي الأخفش.

وعدّ ابن عصفور ما ذهب إليه الأخفش لا حُجّة فيه؛ لِأنّ الّذين محمول على الاستئناف [١: ٢٩٦/١][١٣: ١٥١/٣] [١٦: ٤/٢-٥] [١٧: ٣٧٣/٨]، و(حميداً) منصوب بإضمار فعل على الاختصاص، أعني حميداً [١: ٢٩٦/١]، فابن عصفور عرض ما قاله الأخفش، وردّ بتعليل على كلِّ فكرة ذكرها، وطالما اعتمد

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الأخفش على القرآن الكريم والشعر في إثبات وجهته، فلا داعي لتخريج ابن عصفور لذلك؛ لأن الأخفش اعتمد على أصلين من أصول النحو هما السماع والقياس.

نصب الاسم بعد (دخل) على المفعول به:

تباينت آراء النّحاةِ في إعراب الاسم المنصوب الواقع بعد الفعل (دخل)، وما سُمِع ممّا يُشبهُهُ، فذهبوا إلى أنّ فيه أربعةَ أوجهٍ؛ المنصوب على نزع الخافض، والمنصوب على الظّرفيّة المكانيّة شذوذاً، والمشبه بالمفعول به، والمفعول به [١٢: ٢/٨٨].

وقد وضّح ابنُ عصفور ما يختصّ بأسماء الأمكنة المختصّة الّتي لا تنصب على الظّرفيّة المكانيّة؛ لِأنّها تُسْبَقُ بحرف الجر كما في قولنا: صلّيتُ في المسجدِ، وليس: صلّيتُ المسجدَ، وقد سُمِع عن العرب شذوذاً: ذهبتُ الشّامَ، ودخلت مع كلّ ظرف مكان، وقد صدّر بحثه في هذه المسألة بذلك [١: ١/٣٣٥] [١٣: ٢/١١٢-١١٣]. ثمّ ذكر رأي الأخفش مبتدئاً كلامه "بزعم" بأنّ الفعل(دخل) مُتعدٍّ، وما بعده مفعول به، كقولنا: دخلتُ الحمّامَ، ودخلتُ المسجدَ، وهذا مطّرد[١: ١/٣٣٥].

وما ذهب إليه الأخفش **فاسد** في رأي ابن عصفور من عدّة جهات: ف(دخلتُ) ضدّ (خرجتُ)، وخرج لازم. ونقيضه كذلك لازم؛ لِأنّ النّقيضَ يجري كثيراً مجرى ما يناقضه(علّةَ النّقيض). ومصدر دخل الدّخول، والفعول مصدر ما لا يتعدّى كالجلوس والقعود، ولا يأتي متعدياً إلّا قليلاً، وممّا يدلّ على فساد مذهب الأخفش أنّ المفعول به محل للفعل خاصّة، في نحو: ضربتُ زيداً، ف(زيداً) محلّ للضّرب، والظّرف محل للفعل والفاعل في نحو: قمت خلفك، فالخلف محلّ للقيام وقيامه، فكذلك: دخلتُ البيتَ، فالبيت محلّ للدّخول والدّاخل، وما يقوي رأيه أنّ دخل يتعدّى بحرف(في)، في نحو: دخلتُ في الأمر، فدلّ على أنّها غير متعدّية [١: ١/٣٣٥].

ولم يذكر ابن عصفور رأيه في هذه المسألة، وتحديدًا توجيه إعراب (البيت) غير المفعول به، وإنّما رفض رأي الأخفش بأربعة تعليلات كل واحدٍ منها يُفَنِّد ما ذهب إليه، لكن في بداية حديثه أطلق عليها

مصطلح" ظرف المكان"، وأظنّ أنّه يميل إلى ما ذهب إليه سيبويه والمحققون من أنّه منصوب على الظّرف تشبيهاً للمختصّ بغير المختصّ [١٣: ٢/١١٢-١١٣].

(ما) في ما أفعل...! موصولة:

فَنّد ابن عصفور رأي الأخفش بتعليلات واضحة في هذه المسألة، وهو- ضمنياً في أثناء تعليلاته- يثبت رأي سيبويه الّذي أثبتهُ في نهاية المسألة، وعدّة صحيحاً.

فالأخفش عدّ(ما) في صيغة التّعجب: (ما أفعلَ!) بأنّها موصولة، والفعل بعدها صلة، والخبر محذوف كما حذف بعد لولا، وهذا **فاسدٌ** عند ابن عصفور؛ لأنّه إذا جعلها موصولة كانت معرفة. فيتناقض ذلك مع معنى التّعجب؛ لِأنّ التّعجب لا يكون إلّا مِنْ خفي السّبب، وإذا عدّ الأخفش الإبهام في حذف الخبر، فهذا غير دقيق؛ لِأنّ الخبرَ يُحذف للدّلالة عليه أو لغير دلالة، فإنْ دلّ عليه، فهو بمنزلة الثّابت، فلا إبهام فيه، ولا يجوز حذفه من غير دلالة لعدم وجوده في كلام العرب، وأنّ حذف الخبر هنا لا يجوز؛ لِأنّه يؤدّي إلى حذف ما لا يلفظ به في موضع من المواضع، ولو كانت بمعنى الّذي للفظ بخبرها في موضع [١: ١/٥٩٤-٥٩٥] [١٨: ٢/٤٧٠، ٣/٢٢٥].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

و"ما" في رأي الأخفش لا تكون اسماً تامًّا ، ولا يكون الفعل الّذي بعدها خبراً لها، وإذا كان كذلك– وهو رأي سيبويه_ فيلزم الابتداء بالنّكرة من غير شرط، وردّ عليه ابن عصفور أنّ مسوّغ الابتداء بالنّكرة معنى التّعجب، وهو بهذا يؤيّد رأي سيبويه بأنّها اسم تامّ مبتدأ، وما بعده خبر، وفي رأي ابن عصفور أنّ رأي سيبويه هو الصّحيح[١: ٥٩٥/١].

كم الخبريّة لا تلازم الصّدر

رفض ابن عصفور رأي الأخفش القائل إنّ " كم" الخبرية لا تلازم الصّدر، وعلّل رفضه بالإجماع على حقِّها في الصّدارة،" وزعم الأخفش أنّها لا تلتزم الصّدر؛ لِأنّها في معنى كثير، وهو لا يلزم الصّدر؛ لأنّك إذا قلت: كم غلامٍ ملكتُ، فمعناه كثير من الغلمان ملكتُ، وكثير لا تلزم الصّدر، فكذلك ما في معناهُ، فَيجيز: وأنت كم غلامٍ ملكتَ، وهذا **فاسد**؛ لِأنّ العرب لم يسمع منها إلّا أنْ يجعل صدراً، فيمكن إنْ لحظت في ذلك الحمل على رُبّ كما قالوا: لِأنّها تلزم الصّدر بإجماع"[١: ٥٩٥/١]، فحملت كم على رُبّ، ولم يسمع عن العرب عدم تصدّرها، وهي مسألة يكاد يجمع عليها النّحاة.

(كيف) حالاً

أختُلِف في إعراب" كيف"، فذهب سيبويه إلى أنّها ظرف، وذهب الأخفش والسّيرافيّ إلى أنّها حال [١٩: ٢٠٥/١-٢٠٦] [١٣: ١٦٠/٢]، وسار ابنُ عصفور مع سيبويه، وعدّه صحيحاً، وفنّد رأي الأخفش بتعليل:" فعلى مذهب سيبويه تكون منتصبة على الظّرف؛ لِأنّها عنده من باب الظّروف، فإذا قلت: كيف زيدٌ قائمٌ؟ فتقديره عنه: على أيّ حال زيدٌ قائمٌ؟ ومذهب الأخفش أنّها من الأسماء، فإذا قلت: كيف زيدٌ قائمٌ؟ فتقديره عِنده: أمسرعاً زيدٌ قائمٌ أم غيرُ مسرعٍ؟ ويكون في موضع نصب على الحال، وذلك **فاسد**؛ لِأنّ الحال خبر من الأخبار، وكيف استفهام، فلا يصحّ وقوعها خبراً، والصّحيح ما ذهب إليه سيبويه" [١: ٤١٦/٢].

وقد علّل صحّة مذهب سيبويه بتعليلين: الأوّل: "كيف" غير متصرّفة، والأسماء غير المتصرّفة تكون ظروفاً، والثّاني: أنّها إذا كانت ظرفاً تكون في تقدير: أصحيحٌ أم سقيمٌ... أم غير ذلك من الأحوال الّتي يمكن السّؤال عنها، وأجاب عمّن سأل: كيف تكون ظرفاً، وهي ليست اسم زمان أو مكان؟ فأجاب بأنّها واقعة على الأحوال، والحال قد تشبّه بالظّرف، فيقال: زيدٌ في حال حسنة، فكذلك كيف [١: ٤١٦/٢-٤١٧] [١٣: ١٦٠/٢] فرأي الأخفش فاسدٌ عنده، ورأي سيبويه في المقابل هو الصّحيح.

"ما" المصدرية اسماً موصولاً

أبطل ابنُ عصفور رأي الأخفش القائل إنّ "ما" المصدريّة اسم بمعنى الّذي، "وزعم أبو الحسن الأخفش أنّ "ما" المصدرية اسم بمنزلة الّذي، فإذا قلت: يُعجبني ما صنعت، تقديره: يعجبني الصّنع الّذي صنعته، وحذفت الضّمير من الصّلة، وهذا **فاسد** بدليل قوله: (الطويل)

بما لستما أهلَ الخيانةِ والغدرِ [١٩: ٣٠٦/١] [١: ١٦١/٢، ٤٧١]

أَلَا ترى أنّه لا يسوّغ هنا تقديرها بالّذي، أعني: ما المصدريّة لا تدخل على جملة اسميّة أصلاً" [١: ٤٧١/٢]. ورجَّح القول بحرفيّتها هنا؛ لأنّه لا يتأتّى هنا تقدير الضّمير [١٩: ٣٠٦/١]، فتقديرها اسمًا بمعنى الّذي

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

يحتاج إلى تقدير ضمير، وفي البيت لا يمكن تقديره، وقد سار ابن عصفور مع رأي الجمهور القائل بحرفيّتها، وخالف الأخفش ومن سار معه من العلماء [١٣: ١/٢٦٥].

يجوز ولا يجوز

بلغت الآراء الّتي عبّر عنها ابن عصفور بذلك سبعة آراء، وهي على النّحو الآتي:

الفاعل المرفوع بالظرف والجار والمجرور

لم يُجزِ ابنُ عصفور رأي الأخفش القائل: إنّ زيداً وعمراً في قولنا: في الدار زيدٌ وعندك عمرٌو فاعلان بالظّرف والجار والمجرور، وإنّما هما مرفوعان بالابتداء، فقال: "**ولا يجوز** عندنا أنْ يكون فاعلاً، وإنّما هو مرفوع بالابتداء"[١: ١/١٦٠]. ولم يكتفِ بذلك، بل علّل، وفصّل في عدم الجواز؛ ف "إنّ" وأخواتها تعمل فيهما، وعملها هذا خاصّ بالمبتدأ، ولا يوجد دليل على أنّهما فاعلان؛ لأنّ الظّرف والمجرورات لا تقوى فيها جنبة الفعليّة[١: ١/١٦٠]، فابنُ عصفور سار مع البصريّين في ذلك، ولم يجز ما ذهب إليه الكوفيُّون والأخفشُ والمبّرد[١٤: ١/٥٥] وهي مسألة خلافية بين البصريّين والكوفيّين أيّد فيها ابنُ عصفور ما ذهب إليه البصريّون.

حرف العطف ينوب مناب شيئين

لم يُجزِ ابنُ عصفور العطف في قولنا:" مَرَّ زيدٌ بعمرو وبكرٍ خالدٌ، بعطف" بكر" على "عمروٍ"، و"خالد" على "زيد"؛ لِأنّ ذلك يؤدّي إلى نيابة الواو مناب مرّ والباء، ولا يجوز أنْ يعطي حرفٌ واحدٌ في حين واحدٍ أزيدَ من معنى واحد، وأجاز الأخفشُ بأنْ ينوبَ حرفٌ واحدٌ عن شيئين، فهو مخالف لما أثبته ابن عصفور، فقد أجاز: "مرّ زيدٌ بعمروٍ وبكر خالد" مع تقديم المخفوض وغير المخفوض [١: ١/٢٥٩].

وقد اعتمد الأخفش في إجازة ذلك على بيت شعر، وقراءة قرآنية، فاعتمد على قول الفرزدق: (الطويل)

وبَاشَرَ راعيها الصّلَى بلبانهِ وجنبيهِ حرَّ النّار ما يتَحرّفُ [١٥: ٣٨٨] [١: ١/٢٥٩].

بعطف(جنبيه) على (لبانه) و(حرّ النّار) على (الصّلى)، حيث نابت الواو مناب الفعل والباء، وخرّجه ابن عصفور على أنّ الواو نابت مناب الفعل خاصّة، ولم تنب عن حرف الجر؛ لأنّه يحذف دون أنْ ينوب منابه شيء[١: ١/٢٦٠]، وإذا كان كذلك، فلم يقبل: مرّ زيدٌ بعمرو وبكر خالدٌ، على هذا الأساس.

واعتمد على قراءة حمزة والكسائي في قوله تعالى:(وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ) (الجاثية: ٥) إذ كانت قراءتهما(آياتٍ) [٢٠: ٥٩٤]، فنابت الواو مناب (إنّ وفي)، وردّ ابن عصفور. بأنّ (آيات) توكيد لآيات الأولى، ولم يعطف إلّا تصريف الرّياح على السّماوات، فنابت الواو مناب (في) فقط [١: ١/٢٦٠]، فمن رفع (آيات) فهي مبتدأ مؤخّر، ومن نصب كانت حسب رأي الأخفش معطوفة على قوله تعالى: (إنّ السمّاواتِ والأرض لآياتٍ للمؤمنين) (الجاثية: ٢)، فلم يرفض ابن عصفور قراءة (آياتٍ)، وإنّما عدّها توكيداً [١٧: ٧/١٣٧].

التّعدية بالهمزة لثلاثة مفاعيل

أجاز الأخفش تعدية الأفعال(ظنّ وحسب وخال ووجد) بالهمزة قياساً على أعلم وأرى، ففي رأيه يجوز:" أظننتُ زيداً عمراً قائماً، وأحسبت أخاك بكراً منطلقاً، وأخلت عبدَ اللهِ بِشْراً مُقيماً، وأوجدت محمداً عمراً ضاحكاً مثل أعلم وأرى[١: ١/٣١٠].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أمّا ابن عصفور فقد منع ذلك بقوله:" وذلك **غير جائز** عندنا؛ لِأنّه لم يوجد من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ما نقل بالهمزة لا من هذا الباب، أعني ما لا يجوز فيه الاقتصار عليه، ولا من غيره إلّا أعلم وأرى، ولفظان لا ينبغي أنْ يقاس عليهما"[١: ٣١٠/١]، فلا يجوز تعديتها بالهمزة مثل أعلم وأرى لثلاثة مفاعيل، إذْ لا يجوز القياس عليهما.

الإعمال والإلغاء في (ليتما) وحدها

سار ابن عصفور مع الأخفش في إجازة إعمال" ليتما" وإلغائها اعتماداً على السّماع والقياس، ورفْض مَنْ أجاز إعمال غيرها وإلغاءَها، فالسّماع قول النابغة: (البسيط):

قالت أَلَا ليتما هذا الحمامَ لنا إلى حَمَامتِنا أو نصفه فَقَدِ [٢١: ٢٤] [١: ٢٥٥/١، ٤٤٢]

برفع كلمة الحمام ونصبها، وفيه دلالة على جواز الإعمال والإلغاء، وأمّا القياس، فإنّ هذه الحروف إنّما كان عملها بالاختصاص، وإذا لحقتها "ما" فارقها الاختصاص كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّما يَخْشى اللّهَ مِن عِبادِهِ العُلَماءُ﴾ (فاطر: ٢٨) ماعدا ليت، فلم يليها الفعل قط، ولم يحفظ من كلامهم: ليتما يقومُ زيدٌ، ولذلك فإنّ رأي الأخفش جائز وسديد [١: ٤٤١/١، ٤٤٣]. فعند إيصال" ما" بإنّ وأخواتها تفقد اختصاصها ماعدا ليت.

عودة الضّمير على البدل المتأخّر

وافق ابنُ عصفور الأخفشَ على جواز عودة الضّمير على البدل المتأخّر، فقد قال: "فمنهم من أجاز أن يعودَ الضّميرُ فيه على البدل، وإن كان مؤخّراً عنه لفظاً وتقديراً، وهو الأخفش، ومنهم مَنْ منع، والصّحيح أنّه يجوز"[١: ٦/٢]. وقد اعتمد على السّماع عن العرب، فأورد قول الشاعر للدلالة على ذلك: (الرجز)

قَدْ أصبحت بقرقري كوانا فلا تَلُمْهُ أنْ ينامَ البائسا [١١: ٧٥/٢] [١: ٦/٢] [١٩: ٤٥٥/٢]

فالهاء في "تلمه" عائدة على البائس، والبائس بدل منها [١: ٦/٢].

العطف على اللفظ دون تنوين

أجاز الأخفشُ العطفَ على اللّفظ دون تنوين في قولنا: لا رجلَ في الدّارِ وامرأةَ، ووجهه أن تكون "امرأة" اسم لا كأنّه قال: ولا امرأة، وهذا غير جائز عند ابن عصفور، يقول:" **ولا يجوز** في العطف على اللفظ النّصب من غير تنوين؛ لِأنّه لا يجعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد" [١: ٢٨/٢]. فيجوز عند الأخفش، ولا يجوز عند ابن عصفور بتعليل.

حذف جواب القسم دون توسّط ولا عقب كلام دالٍّ

اختلف سيبويه والأخفش في جواب القسم في قول العرب: لا ها اللهِ ذا، فسيبويه عدّ (ذا) خبراً لمبتدأ محذوف، والتّقدير:لا ها الله الحقّ ذا، وجملة (الحقّ ذا) جواب القسم، وعدّ الأخفش(ذا) صلة للفظ الجلالة، والتّقدير: لا ها الله الحاضر، وبهذا التّقدير، يكون قد حذف جواب القسم دون أن يتوسّط متلازمين، أو أنْ يدلّ عليه كلام، وهذا لا يجوز[١: ٥٤/١]، فابن عصفور قَبِلَ تقدير سيبويه؛ لأنّه وَفْقَ القاعدة، ورفض رأي الأخفش.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الصّحيح وغير الصّحيح

عبّر ابنُ عصفور بطباق السّلب الخاصّ بالصّحيح وغير الصّحيح في التّعامل مع آراء الأخفش في أربعة مواطن، وهي على النّحو الآتي:

تقديم الحال على العامل إذا كان فيه معنى الفعل

أجاز الأخفشُ تقديم الحال وجعلها كالظروف اعتماداً على قراءة قرآنية وبيت من الشّعر؛ فالقراءة قوله تعالى:(والسّماواتُ مطوياتٍ بيمينه) (الزمر:٦٧) بنصب (مطوياتٍ)، وقراءة حفص عن عاصم (مطوياتٌ) بالرفع، فعلى النّصب تكون حالاً تقدمت على الجار والمجرور" بيمينه"، بمعنى تقدّمت على ما فيه معنى الفعل، و احتجّ أيضًا بقول النّابغة:

رهطُ ابنِ كوزٍ مُحْقِبي أدراعِهم فيهم، ورهطُ ربيعةَ بن حذارِ [٢١: ٥٥] [١: ١/٣٤٢](الكامل)

ف(محقبي) حال تقدّمت على العامل الّذي فيه معنى الفعل [١: ١/٣٤٣].

وقد رفض ابنُ عصفور ما ذهب إليه الأخفش في هذه المسألة بقوله:" وهذا الّذي ذهب إليه **غير صحيح**؛ لِأنّه لا يحفظ منه إلّا هذا، وما لا بال له لقلّته فلا ينبغي أنْ يُجاوز ذلك قياساً على هذا القليل، وأيضاً فإنّه يخرج على أنّه يضمر (لمحقبي) و(لمطويات) عاملاً تقديره: أعني مطويّات، وأعني محقبي" [١: ١/٣٤٣]. فلجأ ابن عصفور إلى وصف ما ذهب إليه بالقليل الّذي لا يقاس عليه، ولم يكتف بذلك، بل خرّج ما جاء به الأخفش ليتوافق والقاعدة العامّة الّتي تمنع التّقديم في مثل هذه الحالة

تقديم خبر "ما" على اسمها إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً

منع الأخفشُ تقديمَ خبرِ ما على اسمها إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً، وقد سار ابن عصفور مع الرأي البصريّ القائل بجواز ذلك قياساً على أنّ، واعتمد في ذلك على قوله تعالى : { فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ} (الحاقة: ٤٧) ففصل بين ما واسمها(حاجزين) ب(منكم). فإذا فصل بين ما واسمها بالجار والمجرور الذي هو ليس خبراً، وهذا قليل في إنّ، فالأحرى أنّه يجوز بالمجرور الّذي هو في موضع الخبر الجائز في أنّ في فصيح الكلام [١: ١/٦٠٧]، فابن عصفور لم يكتفِ بالجواز، وإنّما علّل ذلك وفصّله، وبدأ كلامه في المسألة:" **والصّحيح أنّ ذلك يجوز بدليل**"[١: ١/٦٠٧].

اتّصال ضمير النّصب ب(عسى)

عدّ الأخفشُ ضميرَ النّصب في قولنا:" عساك أنْ تقومَ" في محل رفع، و(أنْ تقوم) في محل نصب، وهذا الرأي لم يوافق عليه ابن عصفور، بل سار مع رأي سيبويه فقال:" ومذهب سيبويه أنّ الضّمير في موضوع نصب، و"أنْ تقومَ"، في موضع المرفوع، **وهو الصّحيح**؛ لأنّه ليس فيه وضع ضمير نصب موضع ضمير رفع"[١: ١٨٣/٢]، فمذهب سيبويه هو الصّحيح، ووافقه ابن عصفور؛ لأنّ الكاف ضميرُ نصبٍ. ولا يكون في محل رفع، ومذهب الأخفش أنّ ضمير النّصب وُضِعَ موضع ضمير الرفع، وهو ما رفضه ابن عصفور في مسألة (لولاك) كذلك.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

فَعْل جمع تكسير

ذهب الأخفشُ إلى أنّ جمع فاعل هو فَعْلٌ مثل طائر وراكب: طَيْرٌ وَركْب، وهو جمع تكسير، وهذا الرأي غير مقبول عند ابن عصفور؛ إذ هو اسم جمع، وهو ما ذهب إليه سيبويه، قال:" وأمّا فَعْل في جمع فاعل نحو: طائرٌ، وطَيْرٌ، وراكبٌ، وَرَكْبٌ، فاختلف النّحويون فيه، فمنهم من جعله جمع تكسير وهو الأخفش، ومَنْ ذهب مذهبه، ومنهم مَنْ جعله اسمَ جمعٍ، وهو مذهب سيبويه، **وهو الصّحيح** بدليل قوله: بنيتُهُ بِعَصْبَةٍ من ماليا أخشى رُكَيْبًا أو رُجَيْلاً عاديا [٢٢: ٣٦٣] [١: ٢/٥٦٠] (الرجز)

فصّغر رَكْبا على لفظه، ولو كان جمعاً لردّه إلى واحده" [١: ٢/٥٦٠]

لا حجّة فيه ولا دليل:

عَبّر ابن عصفور بتعبير لا حُجّة فيه، ولا دليل في الرّدّ على آراء الأخفش في ٤ مواضع، وهي على النحو الآتي:

حذف مفعولي ظنّ اقتصاراً

منع الأخفشُ حذفَ المفعولين اقتصاراً؛ لِأنّ "ظنّ" تجري مجرى القسم، وأنّ مفعوليها يجريان مجرى جواب القسم، والدّليل على ذلك أنّ العرب تتلقاها بما تتلقّى به القسم، وبنى رأيه على قوله تعالى:(وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ) (فصلت: ٤٨)، فظنّ تجري مجرى والله، والمعنى: والله مالهم من محيص، فكما لا يبقى القسم دون جواب، كذلك لا يُسْتَغْنَى عن المفعولين [١: ١/٣١٧].

ولم يوافق ابن عصفور على رأي الأخفش مُبَيّناً السّبب، فقال:" وهذا لا حُجّة فيه ؛ لِأنّ العربَ لا تضمّنها معنى القسم على اللّزوم، فإذا امتنع حذفُ مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر، فما الّذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمّن معنى القسم"؟[١: ١/٣١٧].

ف(ظنّ) لا تتضمّن معنى القسم دائماً، لذلك فرأي الأخفش مرفوض، وتعليله غير منطقي، وقد اضطرب كلام ابن عصفور؛ إذ مرّة يجيزه، ومرّة يرفضه، فقال:" وهذا الّذي ذهب إليه فاسد، **بل الصّحيح** أنّه يجوز: عَلِمْتُ، وتحذف المفعولين حذف اقتصارٍ"[١: ١/٣١٨]. و"أمّا الاقتصار، فلا يجوز أصلاً، ولا خلاف في منعه بين أحدٍ من النّحويّين"[١: ١/٣١٩]، وقوله: "وأمّا حذفهما حذف اقتصار، ففيه ثلاثة مذاهب، منهم من منع وهو الأخفش...، ومنهم مَنْ أجاز، وعليه أكثر النحويّين، ومنهم من فصّل...، وهو مذهب الأعلم" [١: ١/٣١٧]، وأرى أن الاضطراب عائد إلى الخلط بين ظنّ وعلم.

جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت بمعنى الفعل، وعمل اسم الفاعل دون أن يتقدمه شيء

أضاف الأخفش شرطاً من شروط الابتداء بالنّكرة، وهو أنْ تكون في معنى الفعل، مثل: قائمٌ زيدٌ، وقائمٌ الزيدان، وقائم الزيدون، ف(زيدٌ والزيدان والزيدون) فاعل سدّ مسد خبر المبتدأ قائمٌ، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: (ودانيةٌ عليهم ظلالُها) (الإنسان: ١٤) وهي قراءة لا يُعْرَفُ قارئُها، وفي قراءة حفص عن عاصم (دانيةً)، ففي رأيه (دانيةٌ) مبتدأ، و(ظلالها) فاعل سدّ مسدّ الخبر [١: ١/٣١٧]، وبهذا ف(قائمٌ ودانيةٌ)، مبتدآن دون أنْ يعتمدا على استفهام أو نفي، وهذا مخالف للرأي البصريّ الّذي يشترط ذلك [١٢: ١/٢٠].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ولم يوافق ابن عصفور على رأي الأخفش؛ إذ أوّل الآية، ولم يقتنع بما ذهب إليه، فقال:" وذلك أيضاً لا دليل فيه؛ لاحتمال أنْ تكون (دانية) خبراً مقدّماً، وظلالها مبتدأ، وهو أيضاً في القياس غير صحيح؛ لِأنّ اسم الفاعل إذا ثبت أنّه أُجْرِيَ مجرى الفعل في عمله، فلا يلزم أنْه يجري مجْرَى الفعل في وقوعه أوّل الكلام والابتداء به، فلا بدّ من دليل آخر يدلّ عليه"[١: ٣٣٨/١].

وأجاز الأخفشُ عملَ اسم الفاعل دون أنْ يتقدّمه استفهام أو نفي، أو يقع خبراً لذي خبر... مُسْتَدِلّاً بالقراءة السّابقة، فقاس عليها جواز إعمال "ضارب" في قولنا: ضاربٌ زيدٌ عمراً، على أن يكون (ضارب) مبتدأ، و(زيد) فاعل سدّ مَسَدّ الخبر، و(دانية) مبتدأ، وعليه متعلقة ب(دانية)، و(ظلالها) فاعل، وهو معمول لدانية، وهذا عند ابن عصفور لا حجّة له فيه للسّبب السّابق.

زيادة (من) في الإيجاب

أجاز الأخفش زيادة (مِنْ) في الإيجاب دون شرط، واعتمد على قوله تعالى:(يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) (الأحقاف: ٣٢) والمعنى عنده أنّ الله يغفر لكم ذنوبكم لا بعضها، وهو خطاب للكفّار الّذين سيؤمنون، واستند على قوله(ص) (الإسلام يَجُبُّ ما قبله) [٢٣: ١١٢/١، ١٩٢] [٢٤: ١٣١/٤]، لذلك فإنّ (مِنْ) هنا زائدة في الإيجاب.

ولم يوافق ابن عصفور هذا الرأي، وَقال: "وهذا لا حجّة فيه؛ لاحتمال أن تكون مُبَعِّضة، ويكون ذلك ممّا حذف فيه الموصوف، وقامت الصّفة مقامه، فكأنّه قال: يغفرْ لكم جملةً من ذنوبكم، وذلك أنّ المغفور لهم

بالإيمان ما اكتسبوه من الكفر، لا ما يكتسبونه في الإسلام من الذّنوب، وما تقدّم لهم من الذّنوب في حال الكفر بعض ذنوبهم [١: ٤٩٥/١][١٨: ٢٥/٣]، فابن عصفور لم يسلّم بقول الأخفش، وإنّما رفض وعلّل؛ فرفض رأيه ورأي الكوفيين، وهو ضمنيّا مع رأي البصريّين؛ لِأنّه عارض ما يخالفه فقط.

جواب القسم من قبيل المفرد

استدلّ الأخفش على جواز مجيء المقسم عليه من باب المفرد بمثال تعليمي، وبيت من الشّعر، وآية قرآنية، وفحوى كلامه أنّ جواب القسم قد يكون لام كي مع الفعل الّذي يُؤوّلان بمصدر مفرد، فعندما نقول: باللهِ ليقومَ زيدٌ، أي بالله القيامُ إلّا أنَّ العربَ أجرت ذلك مجرى الجملة كجريان الجملة بالذّكر بعد لام كي، فوضعت لذلك ليفعلَ موضع لَيَفعَلَنَّ. وكذلك استدلّ بقول حريث بن عناب الطّائي: (الطّويل)

إذا قلتُ قدني، قال باللهِ حلفةً لتغنيَ عنّي ذا إنائكَ أجمعا [١: ٥٣١/١] [١٨: ٢١٠/١]

فوضع لتغني مكان لتغنيَنّ، وهذا لا حُجّة فيه، لاحتمال أنْ يكون الجواب محذوفاً: لَتَشْرَبَنَّ لتغنيَ، وبقوله تعالى: (ولِتَصْغى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ) (الأنعام: ١١٣)، حيث حلّ لتصغيَ جواباً لقسم محذوف، كأنّه قال: واللهِ لتصغيَ إليه أفئدة الّذين لا يؤمنون، أي لتصْغِيَنَّ، وهذا أيضاً لا حُجّة له في ذلك– حسب ابن عصفور؛ لِأنّه يمكن أنْ يكونَ ليصغيَ متعلّقاً بفعلٍ مضمرٍ يدلّ عليه ما قبله، والتّقدير: فعلنا ذلك لتصغي [١: ٥٣٢/١]، فابن عصفور ردّ ما جاء به الأخفش بحجج قويّة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الباطل والمردود

عبر ابنُ عصفور في ثلاثة مواضع بلفظي: باطل ومردود في رفض آراء الأخفش، وهي على النحو الآتي:

اسميّة الكاف في فصيح الكلام:

رفض ابنُ عصفور رأي الأخفش القائل بأنّ "الكاف" تأتي اسمًا في فصيح الكلام، واعتمد في رفضه على أصلين من أصول النّحو، هما السّماع والقياس، فقال:" وزعم أبو الحسن الأخفش أنَّ الكاف تكون اسمًا في فصيح الكلام، وذلك عندنا **باطل**، ولا يجوز أنْ يكون اسماً إلّا في ضرورة شعر بدليل السّماع والقياس" [١: ٤٨٧/١]، فسار ابن عصفور مع سيبويه والمحقّقين في إجازة ذلك فقط في ضرورة الشّعر [١٣: ٣٦٤/٢] [١٨: ٤٨/٣-٥٠].

فدليل السّماع أنّه لم يحفظ أنّ الكاف وردت في نثر وجد فيه أحكام الأسماء، والقياس أنّ الأسماء لا تأتي على حرف واحد إلّا شذوذاً [١: ٤٨٧/١].

ولم يكتفِ ابن عصفور بذلك، بل أورد خمسة شواهدَ شعريّةٍ احتجّ بها الأخفش، وكان ردّه عليها من جانبين: الأوّل: أنّها تتّفق ورأيه في جواز ذلك في ضرورة الشّعر، والثّاني: أنّه تأوّلها حتّى تخرجَ الكافُ عن الاسميّة فيها[١: ٤٨٧/١-٤٨٩].

صرف أفعل إنْ سمّيت به وكان نكرة:

أجاز الأخفشُ صرفَهُ؛ لوجود علّة واحدة فيه، وسيبويه لا يجيز الصّرف؛ لوجود علّتين فيه، قال ابن عصفور:" وأمّا أبو الحسن فقال: ليس فيه إلّا علّة واحدة، فلا يمنع الصّرف، وهذا الذي قاله باطل لِمَا تقدّم، والصّحيح ما ذهب إليه سيبويه، وأيضاً فإن أبا زيد حكى أن العرب تقول: عندي عشرون أحمرَ، في رجالٍ اسمه كل واحد منهم أحمر" [١: ٢١٤/٢-٢١٥].

ولم ينقل ابن عصفور عن الأخفش شواهد أو أمثلة على ذلك، وإنما اكتفى بما أوردته من أنّ فيه علة واحدة وهي العلمية، أما سيبويه وابن عصفور فمنعاه من الصرف لوجود علتين: الصّفة والعلمية.

(رجلُ) في قولنا: يا رجلُ معرب

ذهب الأخفش إلى أنّ(رجل) مُعْرَب؛ لِأنّه بنيّة: يا أيُّها الرّجل، ونابت يا مناب الألف واللّام، لذلك أسقط التّنوين، وهذا مرفوض عند ابن عصفور اعتماداً على السّماع، فقال:" فإنْ صحّ أنّه معرب، فالقول قوله، لأنّ المعربَ لا يُتبع إلّا على لفظه، وإنْ ثبت أنّه مبني بَطُلَ قوله، والسّماع يردّ عليه؛ لأنّهم قالوا: يا حَسَنُ الحبيبَ [١: ٩١/٢]فكلام الأخفش باطل في نظر ابن عصفور.

الخارج عن القياس والشّاذ:

ورد تعبير الخارج عن القياس والشاذ في موضعين، وهما على النحو الآتي:

حذف الألف في " يا غلام"

هناك خمس لغات في إضافة المنادى إلى ياء المتكلّم، وهي: ويا غلامَي، ويا غلامِي، ويا غلامِ، ويا غلاما، ويا غلامُ، وأجاز الأخفش في اللّغة الرّابعة حذف الألف: يا غلامَ، وهذا خارج عن القياس، وقد علّل ابن عصفور

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

رفضه لرأي الأخفش زيادة على أنّه خارج عن القياس بأنّ الألف فيها من الخفّة بحيثُ لا تُحذف، وإنُما يكون الحذفُ في الياء والكسرة [١: ٢/٩٧-١٠٠] [١٨: ٤/٣٦-٣٧].

وقد وضّح ابن عصفور بأنّ الأخفش اغترّ بقول الشّاعر: (الوافر)

فلستُ براجعٍ ما فاتَ منّي بَلَيْتَ ولا بِلَهْفَ ولا لَوَ انّي

فاحتجّ به الأخفش على جواز ما ذهب إليه؛ إذ الأصل: يا لهفا، فتمّ حذف الألف، لذلك يجوز، وردّ عليه ابن عصفور بأنّ ذلك من باب الحكاية، ولو لم يُحْكَ لقال: يالهفا، ولا يُحفظ إلّا في مثل ذلك مع أنه لا دليل فيه [١: ٢/٩٨] [١٨: ٤/٣٦].

وضع المفرد موضع الجمع

ذكر ابن عصفور أنّ الأصل في كلام العرب أنْ يُدَلَّ بلفظ المفرد على المفرد، والمثنى على المثنى، والمجموع على المجموع، ولكن العرب قد تخرجُ عن هذا الأصل فتُغيّر؛ فتضع المفرد موضع الجمع؛ فيضعون (حَلْقَكُم) مكان (حلوقكم)، و(جلدها) مكان (جلودها) وهذا من قبيح الضرائر عند سيبويه، وحكى الأخفش من كلام العرب: دينياركم مختلفة، أي دنانيركم، وذلك شاذ [١ :٢/٤٥٧-٤٥٨].

فابن عصفور رفض ما نقله عن الأخفش اعتماداً على مذهب سيبويه، مع أنه من كلام العرب، وقد بدأ المسألة برفض ما نُقل من أشعار ورد فيها وضع المفرد موضع الجمع، فلم يعبأ بالسماع، وإنما تقيد برأي سيبويه.

المخالف لكلام العرب.

ورد تعبير المخالف لكلام العرب في موضع واحد، وهو على النحو الآتي:

إبراز الضّمير في حالة التّثنية والجمع في نعم

أجاز الأخفش إبرازها كما في نِعْما ونِعْمُوا، وهذا مخالف لكلام العرب، ولم يوافق عليه ابن عصفور، حيث قال:" وإنْ كان فاعلهما مضمراً لم يبرز في حال التّثنية والجمع استغناءً بتثنية التّمييز، وجمعه عنه في قولك: نعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون. هذا هو كلام العرب، وحكى أبو الحسن الأخفش أنّ مِن العرب مَنْ يبرز الضّمير فيقول: نِعْما ونعموا [١: ١/٦١٨] [١٣: ٣/٢٧]، فرأي الأخفش لا يتوافق ورأي ابن عصفور؛ للتقرير بأنّ هذا كلام العرب، وما يخالفه خارج عن كلامهم.

فأجاز ابن عصفور الجمع بين الفاعل والتّمييز إنْ أفاد التّمييزُ ما لم يفده الفاعل، ولم يجز إبراز الضّمير[١٣: ٣/٢٢-٢٣].

الخاتمة:

خُلُصَ البحث إلى عدة نتائج أهمّها:

١. الأحكام اللفظية التي استعملها ابن عصفور كانت كاشفة عن موقفه من آراء الأخفش في شرح جمل الزجاجي، ومقرونة بالتعليل الذي يقوي فيه موقفه، إذ أَوّلَ ما جاء به الأخفش من شواهد مختلفة لصالح رأيه ورأي جمهور البصريين.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

٢. لم تفارق النزعة البصرية ابن عصفور في أحكامه على آراء الأخفش في شرح جمل الزجاجي؛ لأن الأخفشَ وافق الكوفيين في كثير منهم، فانحاز ابن عصفور لصالح البصريين في مواجهة الأخفش والكوفيين.

٣. كانت الألفاظ التي استخدمها ابنُ عصفور في التّعامل مع آراء الأخفش في شرح جمل الزّجّاجِيّ على النّحو الآتي: الفاسد، ويجوز، ولا يجوز، والصّحيح، وغير الصّحيح، ولا حجة فيه ولا دليل، وباطل، ومردود، والخارج عن القياس، الشّاذ، والمخالف لكلام العرب، وهذه الألفاظ لم يكن استخدامها جديداً؛ بل هي مستخدمة عند معظم العلماء.

٤. بلغت الآراء الّتي تعامل معها ابنُ عصفور للأخفش في شرح جمل الزّجّاجِيّ ٣٠ رأياً.

٥. لم يستخدم ابن عصفور ألفاظه المبينة للموقف منفردة دائما أو مستقلة، وإنما كان يمزج بينها في القضية نفسها كما في مسألة صرف أفعل، وجواز الابتداء بالنكرة وغيرهما.

٦. كان ابن عصفور انتقائياً في عرض حجج الأخفش وتعليلاته؛ فتارة يذكر رأيه وحجته، وتارة يكتفي بذكر رأييه دون إيراد الحجة، وهذا بعيدٌ عن الموضوعية الحيادية.

٧. تنوّعت آراء الأخفش بين الصّرفية والنّحوية، لكنّ النحوية تُعَدّ الغالبة في آرائه في شرح الجمل الزّجّاجيّ.

٨. بدا من هذه الآراء ما نقله العلماء من أن الأخفش– تلميذ سيبويه–خرج في كثير من الآراء عن المذهب الّذي ينتمي إليه، وانفرد بالكثير من الآراء التي تنمّ عن فكره الخاص.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

[١] ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (٦٦٩ه)، شرح جمل الزّجّاجِيّ، (الشّرح الكبير) تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت– لبنان– ط١، ١٩٩٩.

[٢] ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (٦٦٩ه)، المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢.

[٣] ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٧.

[٤] السّامّرائي، إبراهيم عبود، المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة، عمّان، ٢٠٠٧.

[٥] الزّجّاجِيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق(٣٤٥ه)، كتاب الجمل في النّحو، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن،ط١، ١٩٨٤.

[٦] ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف المصري(٧٦١)، شرح جمل الزّجّاجِيّ، تحقيق : علي محسن عيسى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٦.

[٧] الزبيدي، أبو بكر محمد بن حسن، طبقات النّحويين واللّغويّين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[٨] الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن عبيد الله (٥٧٧ه) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء. ط، ١٩٨٥.

[٩] الحديثي، خديجة، المدارس النّحوية، الأردن، إربد، دار الأمل، ط٣ ٢٠٠١.

[١٠] الأخفش، سعيد بن مسعدة. (٢١٥ه)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٥.

[١١] سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٩٢.

[١٢] ابن عقيل العقيلي الهمذاني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية، بيروت– لبنان،ط١، ٢٠٠٨.

[١٣] السّيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ه)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدّين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٢.

[١٤] الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن عبيد الله (٥٧٧ه) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: حسن حمد. منشورات محمد علي بيصنون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان– ط١، ١٩٨٨.

[١٥] الفرزدق، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،ط١، ١٩٨٧.

[١٦] ابن النّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٣٣٨) إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب المصرية، بيروت–لبنان، ط٢ ٢٠٠٤.

[١٧] الدّرويش، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار اليمامة، دار ابن كثير، دمشق– بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص– سورية، ط١٠ ٢٠٠٩.

[١٨] ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف المصري(٧٦١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،١٩٩٤.

[١٩] ابن هشام الأنصاري(٧٦١)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.ط.١٩٨٧.

[٢٠] ابن مجاهد، كتاب السّبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

[٢١] النابغة الذبياني، الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

[٢٢] ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان،(٣٩٢ه)، المنصف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١ ١٩٩٩.

[٢٣] مسلم الحجّاج، الصّحيح المختصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.

[٢٤] ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq